

جایگاه شبکه‌های اجتماعی در اثبات احکام زوجه و مال مفقود

صالح محمد اخترخیل^۱، عبدالرب حازم^۲، برهان الدین رهیاب^۳

^۱استاد تعلیم و تربیه پوهنتون کابل (نویسنده مسئول)

^۲استاد تعلیم و تربیه پوهنتون کابل

^۳استاد تعلیم و تربیه پوهنتون کابل

چکیده

این تحقیق در مورد میزان و اندازه استحقاق مفقود است در باز گردانیدن مال و همسر وی. کسی که به دلیل غیابت و مفقود بودن آن حکم به وفات آن شده است. این تحقیق شامل سه مبحث است که در مبحث اول مفهوم مفقود و حکم فوت آن توضیح داده شده است و در مبحث دوم به تأثیر بازگشت مفقود به همسرش پرداخته شده است و در مبحث سوم، تأثیر بازگشت مفقود در مال وی اشاره شده است. نتایج این تحقیق نشان می‌دهد که مفقود تا زمانی که زوجه اش به کسی دیگری ازدواج نکرده باشد و با شخصی دیگری یکجا نشده باشد و یا در حالت انتظار و سپری نمودن عده بوده باشد شوهر اولی اش مستحق تر است در امر ازدواج با وی با همان عقد اول. اگر شخص مفقود زنده برگشت در حالیکه زوجه اش با کسی دیگری ازدواج نموده باشد در این صورت شوهر اولی اختیار دارد که خانم خود را انتخاب می‌کند و یا مهر آن را هر کدام را که انتخاب کرد مستحق آن است. فقه اسلامی، غایب را تا زمانی که با دیگری ازدواج نکرده و با او یکجا نشده باشد، مستحق همسرش می‌داند، مگر اینکه حکم قضایی براساس درخواست خود خانم مبنی بر بطلان نکاح غایب از همسرش صادر شده باشد. و اما حق مفقود در مال او اگر تقسیم نشود آن را می‌گیرد و اگر بین ورثه تقسیم شود آنچه از مال او باقی مانده است به آنها برمی‌گرداند نه مال مصرف شده را.

واژه‌های کلیدی: مفقود، موت، زواج، تفریق، مال.

كأنه وسائل التواصل الاجتماعية في اثبات أحكام الزوجة و مال المفقود

صالح محمد اختر خيل^١ ، عبدالب رب حازم^٢ ، برهان الدين رهاب^٣

^١ أستاذ المساعد بكلية العلوم الإسلامية في جامعة التعليم والتربية بكابل

^٢ أستاذ المساعد بكلية العلوم الإسلامية في جامعة التعليم والتربية بكابل

^٣ أستاذ المساعد بكلية العلوم الإسلامية في جامعة التعليم والتربية بكابل

ملخص البحث

هذا البحث في بيان مدى أحقية المفقود - الذي صدر حكم بموته لعدم وجوده مادياً لغيبته - في استعادة زوجته إلى عصمته، وكذلك بيان مدى حقه في استعادة ماله، وقد تناولت الموضوع في ثلاثة مباحث؛ حيث وضحت في المبحث الأول مفهوم المفقود والحكم بموته، وفي المبحث الثاني تناولت أثر عودة المفقود على حقه في زوجته، وفي المبحث الثالث بينت أثر عودة المفقود على حقه في ماله. وقد وصلت في هذه الدراسة إلى أن المفقود أحق بزوجه ما دامت لم تنكح من غيره، أو ما دامت في فترة التربص والعدة، وقبل دخول الزوج الثاني بها، فإن عاد فهي زوجته بالعقد الأول، وأما إذا ظهر المفقود حياً، وكانت قد تزوجت امرأته، ودخل بها الزوج الثاني، فعاد زوجها المفقود يخير بين زوجته، وصدقها؛ فأيهما اختار فهو له، في حين يرى الفقه الإسلامي أحقية المفقود في زوجته، ما لم تزوج بآخر ويدخل بها، وما لم يكن قد صدر حكم قضائي بفسخ نكاح المفقود من زوجته بناء على طلبها. وأما فيما يتعلق بحق المفقود في ماله فإن لم تتم قسمته فيأخذه، وأما إن تمت قسمته على الورثة فيعود عليهم بما بقي من ماله لا ما تم استهلاكه.

الكلمات المفتاحية: مفقود، موت، ميراث، زواج، تفريق، مال.

مقدمه

إن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ حقوق الضعفاء ومن بين هؤلاء المفقودين، هذا الشخص بهذه الكيفية فهو ضعيف، وجعلته من أحد الورثة وعلى هذا الأساس حفظت حقه وكفلت له الضمانات التي كفلت حقه وحتى في هذا المركز الضعيف، ولم تبج لأحد أن يأكل هذه الحقوق.

و أصل قصة المفقود تعود إلى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، حين خرج رجل في المدينة لأداء صلاة العشاء ففقد ولم يعود إلى أهله ، وتم انتظاره مدة ، فلما مرت مدة ولم يرجع ، ذهبت زوجته إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وسردت له القصة ، فضرب لها مدة انتظار وتربص ، مقدرة بأربع سنوات وعشرة أيام ، ولما انتهت هذه المدة ، رجعت المرأة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فحكم بموت زوجها المفقود ، واعتدت عدة الوفاة، ثم تزوجت بعد ذلك وقسم مال هذا المفقود ، ثم عاد ذلك المفقود بعد مدة و طالما أن قصة عمر بن الخطاب واقعة عين فيحتمل أنه لوقعت قصة أخرى

ربما حكم بغير المدة المضروبة لانتظار المرأة عودة زوجها المفقود، واعتبار الأمر كذلك فهي واقعة عين لا يحتج بها.

وفى ذلك العصر كانت وسائل الاتصالات تقليدية بدائية، فالذى يسافر من أجل التجارة أو طلب علم شرعى يستغرق مدة طويلة للوصول إلى البلد المقصود، هذا ذهاباً قد تصل المدة إلى أكثر من ستة أشهر، والمكوث فيه قد تطول لعدة سنوات قد تفوق السبع سنوات، والاتصال بالأهل عادة كان يتم عن طريق الرسائل وغيرها من الوسائل المعروفة قديماً ، لكن فى غالب الأحيان لا تصل إلى الأهل ، و يكون قد ترك من ورائه أب أو جد أم أو جد أو أخ أو ابن أو عم..... الخ.

وأمام هذه الوضعية لهذا الشخص اجتهد الفقهاء فى ضرب مدة ينتظر فيه هذا الشخص باعتباره لم تظهر أخباره و لا يدرى قيد حياته من مماته.

أما فى عصرنا الحالى الذى يتميز بتطور وسائل الاتصال والمواصلات ، يتم بواسطتها الكشف عن الشخص المفقود فى أقصر مدة ممكنة ، إما فى أسبوع أو أسابيع أو شهر أو سنة ، مما يصحح له تأثير فى المسائل الفقهية المتعلقة بأحكام المفقود وما يترتب عليها من الآثار، مما يستوجب النظر فى تحديد المدة والاجتهاد فى تقديرها ، وفق حالات والظروف المحيطة بعملية فقدان.

وفضلاً عن ذلك فإن الشخص المفقود فى أغلب أحوال ربما يكون له زوجة وله

أولاد وله تركه ، وربما يموت مورثه ، وانتظار مدة أربع سنوات قد يكون فيه ضرر لهؤلاء، وبتفعيل وسائل الاتصال الحديثة، يمكنها التأثير على الاجتهادات الفقهية وحتى القضائية منها المتعلقة بالمدة المضروبة لانتظار المفقود.

وهذا ما يدفع بالباحثين إلى بذل الجهد فى إعطاء الحلول لبعض المسائل الفقهية والقانونية ، طرحت فى زمن ماضى، وقابلة للاجتهاد مرة أخرى فى ظل أو ضوء وسائل اتصال حديثة.

وبظهور وسائل الاتصال الحديثة فى جميع المجالات يقتضى تغيير بعض الأحكام الاجتهادية كما هو الحال بالنسبة للمدة المضروبة لانتظار المفقود وما يترتب على ذلك من أحكام ، لتتفق مع مستجدات العصر.

أهمية الموضوع:

لا شك أن الباحث بحاجة إلى معرفة الحلول المعاصرة لبعض المسائل التى كانت تحل محل اجتهاد الفقهاء قديماً، مع حاجة المجتهدين والقضاء وطلبة العلم إلى العلم بهذه الحلول المعاصرة، لاسيما المتعلقة بالمفقود.

وتبرز أهمية البحث أيضاً فى كون مسألة ميراث المفقود مرتبطة بصور حكم باعتباره ميتاً ، وأن الحاكم أو القاضى يستأنس فى إصدار الحكم على ظروف وملابسات فقدان لاسيما فى ظل استخدام وسائل الاتصال الحديثة وما لها من أهمية فى الكشف عن المفقود.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نبينها فيما يلى:

الأسباب الذاتية:

تکمن الأسباب الذاتية في:

١- الرغبة في المساهمة في معرفة أحكام المفقود.

الأسباب الموضوعية:

١- الحاجة الملحة لمعرفة بعض أحكام المفقودين التي مرت بأحداث المأساة الوطنية وكذا الكوارث الطبيعية التي ألّمت بها جراء فيضانات باب الوادي و سببت في فقدان بعض الناس لذويهم.

٤- مواساة ذوي المفقودين وأهليهم، فإن لهم من الشوق ما يهيم لمعرفة أحوال ومصائر مفقوديههم وهم إما أب، أو أخ، أو ابن.

مشكلة البحث:

مما لا شك فيه أن انتظار المفقود مدة أربعة سنوات دون القيام بالتحري والبحث عنه، لاسيما وأننا في عصر تتوفر فيه وسائل الاتصال الحديثة، أمر يؤدي إلى ضياع حقوقه وتعطيل حقوق ورثته ومصير زوجته في حال بيان حاله بأنه ميت مما يجعلنا نشير إشكالية سعيّا منا لإيجاد حلول لها.

الإشكالية التي يعالجها موضوع البحث هي مدى تأثير وسائل الاتصال الحديثة في الاجتهاد الفقهي وفي القانون الوضعي المتعلق بميراث المفقود؟ وهذه الإشكالية تندرج تحتها عدة تساؤلات جزئية أهمها - ما هي حالات الكشف عن المفقود التي يمكن فيها استخدام وسائل الاتصال الحديثة؟

- ما مدى استفادة أصحاب الحقوق من الكشف عن المفقود بهذه التقنيات الحديثة؟.

- ما هو تأثير هذه التطبيقات في الكشف عن المفقود حيا أم ميتا في ظل مواريث معطلة أبناء وأزواج يبحثون عن مفقوديههم؟ وهل يتغير الأمر عند عودة المفقود؟

كلها إشكالات حريّ بالباحث في الفقه أن يجد لها حلا ينير طريق وسبيل الطالب والموتق والقاضي والباحث من أجل توحيد الأحكام القضائية ومن ثمّ إيصال الحقوق لذوي المفقودين.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة للوسائل التواصل الحديثة وأثرها على الخلاف الفقهي المتعلق بميراث المفقود إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:- جمع الجزئيات الفقهية المختلف فيها، والتي كان لوسائل الاتصال الحديثة أثر في ذلك الاختلاف.

- أغلب أحكام المفقود، الأمر الذي يتطلب دراسة هذه الأحكام دراسة دقيقة متأنية مبنية على التتبع والاستقراء.

- حصر مسائل المفقود التي تتضمن خلافا فقهيا أو قانونيا نظريا أو عمليا التي تضمنها قانون الأسرة.

أسئلة البحث:

١- ما معنى المفقود في اللغة والاصطلاح الفقهي؟

٢- ما هو المدة اللازمة للحكم بوفات المفقود؟ وهل يحتاج ذلك إلى إصدار الحكم القضائي؟

٣- ما أثر عودة المفقود الذي ثبتت حياته في حق الرجوع زوجته إلى عصمته؟

٤- ما حكم عودة المفقود الذي ثبتت حياته في حق الاستفادة عن ماله؟

حدود البحث:

تتمثل حدود هذا البحث في تناوله للأحكام الفقهية الآتية:

أولاً: مدى حقّ المفقود في استعادة زوجته، بعد صدور حكم قضائي بالتفريق بين المفقود وزوجته بسبب اعتبار المفقود ميتاً، ثمّ تبينّت حياته.

ثانياً: مدى حقّ المفقود في استعادة ما كان له من أموال، بعد صدور حكم قضائي بموته، ثمّ تبينّت حياته، فهل يرجع على الورثة بعد تقسيم التركة عليهم أو لا يرجع ؟

الدراسات السابقة:

لم يكن المفقود وأحكامه بمنأى عن جهد القدامى من الفقهاء والمعاصرين فقد بحث موضوع المفقود، والأحكام الخاصة به، وأما الباحثون المعاصرون فذكروا أحكام المفقود الشرعية، ولكن لم تعالج دراساتهم مسألة حقه في استعادة زوجته وتركته وفق ما يرد في هذه الدراسة، كما أنّها لم تتناول ما جاء في الفقه الإسلامي، سأذكر هنا بعضاً من تلك الدراسات:

١. محمد رجاء عبد العزيز الطويل، أحكام المفقود في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦ م.
٢. توفيق محمد العملة، أحكام المفقود في الفقه الإسلامي وما عليه العمل في المحاكم الشرعية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٣ م.
٣. يوسف عطا الله حلو، أحكام المفقود في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٣ م.
٤. عبد المنعم فارس سقا، أحكام الغائب والمفقود في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٤ م.

إلا أن تلك الدراسات مع أهميتها لم تفصل القول - كما أسلفت - في مدى حقّ المفقود في استعادة زوجته إلى عصمته إن تبينّت حياته، وكذلك حقه في ماله؛ وإنما تناولت جوانب أخرى تتعلق بالمفقود، مثل: نفقة زوجته المفقود وميراثها، وحقوقها في النكاح، ونحوها من المسائل، كما أن الدراسات التي ذكرت الآثار المترتبة على عودة المفقود فيما يخص زوجته وماله، لم تفصل في الأقوال الفقهية، كما ستكون في هذه الدراسة.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء لجزئيات البحث في مظانها، والتحليل، والمقارنة، من خلال عرض الآراء الفقهية، وذكر الأدلة ومناقشتها.

خطّة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، أربعة مباحث وخاتمة وفهارس وهي على النحو التالي:

- المبحث الأول: مفهوم المفقود لغةً واصطلاحاً.
- المبحث الثاني: وسائل الاتصال الاجتماعية وأهميتها في الكشف عن المفقود.
- المبحث الثالث: أثر وسائل الاتصال الاجتماعية على أحكام ميراث المفقود.
- وختمت هذا البحث بخاتمة، لا أدعي أن هذا البحث كامل متكامل، إنما هو عمل بشري يعتريه النقص والقصور، حسبى أننى بذلت كل ما في وسعي وحسب الوقت الممنوح لي فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي.

المبحث الأول:

تعريف المفقود يأتي هذا المبحث لتعريف المفقود في اللغة أولاً وفي الاصطلاح الفقهاء ثانياً. وهذا على النحو الآتي:

أولاً - تعريف المفقود لغةً:

المفقود اسم مفعول، من فقد الشيء إذا ضاعه، وفقد الشيء أن تطلبه فلا تجده.

فالمفقود لغةً من فقد الشيء يفقده فقدا وفقدانا و فقودا فهو مفقود وفقيد أى عدمه أوفقده الله إياه (١)

ثانيا - تعريف المفقود فى اصطلاح الفقهاء:

١- تعريف المفقود عند الحنفية:

المفقود هو الذى غاب عن أهله، وبلده، وأسرته العدو ولم يدر أهله أحي هو أم ميت، وقد يعلم له مكان، ومضى على ذلك زمان، فهو معدوم لهذا الاعتبار. (٢)

٢- تعريف المفقود عند الشافعية:

المفقود هو من انقطع خبره وجهل حاله فى السفر، أو حضر فى قتال أو عند انكسار سفينة أو غيرها، وفى معناه الأسير الذى انقطع خبره. (٣)

تعريف المفقود عند المالكية:

هو من إنقطع خبره ممكن الكشف عنه ، فيخرج الأسير لأنه لم ينقطع خبره ،ويخرج المحبوس الذى لا يستطيع الكشف عنه.٤

تعريف المفقود عند الحنابلة:

أن المفقود من أنقطع خبره لغيبه ظاهرها السلامة : « عرف صاحب كشاف القناع كالخروج للتجارة والسياسة وطلب العلم، أو من أنقطع خبره لغيبه ظاهرها هلاك كغرق مركبة فنج منها قوم وغرق قوم آخرون أو كمن يخرج إلى الصلاة أو إلى حاجة قريبة فلا يعود أو فى مغارة كمغارة الحجاز و بين الصفيين حالة التحام القتال. (٥)

الفرق بين المفقود والغائب:

يختلف المفقود عن الغائب من حيث كون المفقود لا تعرف حياته من مماته ولا مكان تواجده، عكس الغائب فهو معلوم المكان والحال إلا أن هناك ظروف قاهرة منعه من العودة إلى مقر إقامته وتسيير شؤونه. الغائب لا يؤثر الغياب فى شخصيته القانونية، على عكس المفقود الذى تنتهى شخصيته إذا حكم بوفاته. ٦

المبحث الثانى: وسائل الاتصال الاجتماعية وأهميتها فى الكشف عن المفقود

تعتبر وسائل الاتصال من الوسائل الحديثة التى لا يمكن الاستغناء عنها والعيش بدونها، حيث أنها سهلت الحياة على الإنسان، بسبب قدرتها على ربط الأشخاص ببعضهم البعض بالرغم من بعد المسافات، كما كشفت عن المفقودين فى حالة الحرب والسلام، لذلك سنبحث فى مفهوم وسائل الاتصال على النحو التالى:

١ - بن منظور، لسان العرب، ج ١ ، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ط ٣ ، دت، ص: ١١٣.

٢ - الإمام أبى القاسم عبد الكريم بن محمد الافرغى، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، ج ٦ ، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٧ ، ص: ٥٢٥.

٣ - محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، نظرية الحق، ج ٢ ، دار هومة، الج ١ زئر، ٢٠١١ ، ص ٣٢٧ .

٤ - محمد سعيد جعفرور، المرجع السابق، ص ٣٢ .

٥ - محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، نظرية الحق، ج ٢ ، دار هومة، الج ١ زئر، ٢٠١١ ، ص ٣٢٧ .

٦ - ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز الحنفى، حاشية ابن عابدين المسمى برد المحتار على الدر المختار، الطبعة ٢ (، دار الفكر، بيروت ١٤١٢ هـ.

٧ - محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، نظرية الحق، ج ٢ ، دار هومة، الج ١ زئر، ٢٠١١ ، ص ٣٢٧ .

المطلب الأول: مفهوم وسائل الاتصال الحديثة وعناصرها:

وسائل الاتصال: عبارة عن وسائل وأساليب تعمل على نقل الإشارات والمعلومات بين الناس، وتتمثل في التبادلات الفكرية والوجدانية فيما بينهم وتتم من خلال نقل مجموعة من الرسائل من شخص مرسل إلى شخص مستقبل وعلى هذا الأساس يمكن الوصول إلى معرفة تعريف الاتصال في فرعين، ثم نعرض على أهم وسائل الاتصال في فرع ثانٍ :

الفرع الأول: تعريف الاتصال: الاتصال عبارة عن الإرتباط الذي يتم بين شخصين أو أكثر من أجل الوصول إلى أهداف معينة مفادها إيصال رسائل واضحة لجميع الأطراف.^٨

لم تقف وسائل الاتصال على هذا الحد، فقد تطور مفهوم البريد من البريد التقليدي البطيء إلى البريد الإلكتروني الذي يعتمد على شبكة الإنترنت، وهو وسيلة إرسال الرسائل الإلكترونية سريعة و مجانية، كما تطور مفهوم الهاتف والمكالمات إلى مكالمات الفيديو التي ازدادت فعاليتها بعد الجيلين الثالث والرابع من الإنترنت اللذان وافرا خدمات هائلة من مزودي هذه الخدمات وشركات الاتصالات.^٩

الفرع الثاني: عناصر الاتصال: تتكون عملية الاتصال من أربع عناصر وهي:

١- **المرسل:** يمثل الطرف الأول وهو الشخص الذي يقوم بالتحكم في عملية الاتصال من خلال إرسال الرسالة بطريقة ما.

٢- **المستقبل:** يمثل الطرف الثاني وهو الشخص الذي يقوم باستقبال الرسائل المرسله من الطرف الأول ولا تكون متحكمه في عملية الاتصال كالطرف الأول.

٣- **الرسالة:** تمثل الطرف الثالث وهي عبارة عن كلمات أو إشارات يتم نقلها من المرسل إلى المستقبل خلال عملية الاتصال ويتبع ذلك ردة فعل.

٤- **وسيلة الاتصال:** وهي عبارة عن الإدارة التي تتم من خلالها نقل الرسائل والابتكارات من المرسل إلى المستقبل من أجل الوصول إلى الهدف المطلوب من عملية التواصل.^{١٠}

المبحث الثالث أنواع وسائل الإتصال الحديثة: بدأت وسائل الاتصال الحديثة باختراع كالأقمار، الشبكة اللاسلكية، الشبكة العالمية، وسائل التواصل الاجتماعية والهاتف سنبحت عن كل واحد منها فيما يلي:

أولاً- الأقمار الصناعية:

تشير كلمة الأقمار الصناعية إلى الجهاز الذي تم إطلاقه في الفضاء ويتحرك حول الأرض، هناك الآلاف من الأقمار الصناعية التي صنعها الإنسان، كما أنها تدور حول الأرض، فبعضها يقوم بالتقاط الصور الفضائية لكوكب الأرض لتساعد العلماء على فهم أفضل للنظام الشمسي والكون بشكل عام، كما أنها تساعد أيضاً على رؤية مساحة واسعة من الأرض في وقت واحد، هذه القدرة تعني أن الأقمار الصناعية قادرة على جمع الكثير من البيانات وبسرعة أكبر من مختلف الوسائل المتبعة لجمع المعلومات على سطح الأرض.^{١١}

^٨ - محمد عبد الحميد، نظرية الإعلام واتجاهاته التأثير، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٢١

^٩ - أبو عياش، الإتصال الإنساني بين النظرية والتطبيق كلية فلسطين التقنية، ط ١ - ٢٠٠٥ - ص: ٤٥ - ٤٦.

^{١٠} - جماعة العدل والإحسان، العناصر الأساسية في فن التواصل، منشور في الموقع ٢٠٠٨/٠٢/ تم التصفح بتاريخ ٠٤ :

<https://www.icrc.org>، الإلكتروني.

^{١١} - فضيل دليو، الإتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ط ١، ص ١.

ثانيا - الشبكة اللاسلكية:

هي ربط مجموعة من الأجهزة الإلكترونية من غير استخدام الأسلاك عن طريق الموجات اللاسلكية مختلفة الأهداف، كما تستخدم معظم الشركات الشبكة اللاسلكية عوضاً عن الشبكات السلكية، وخاصة في المناطق المتباعدة كي تقلل من تكلفة توصيل الكبلات، حيث أن الشبكات اللاسلكية تستخدم موجات المذياع لتوصيل الأجهزة مثل: أجهزة الكمبيوتر المحمولة إلى شبكة الإنترنت والتطبيقات المختلفة داخل الشركة عندما يتم توصيل أجهزة الكمبيوتر المحمولة لنقاط اتصال لا سلكي في الأماكن العامة يتم تأسيس الاتصال بالشبكة اللاسلكية و تبدأ عملية نقل البيانات^{١٢}.

ثالثا - العالمية:

يعد الشبكة العالمية من نتائج الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وهي من أهم الإنجازات التقنية التي شهدتها البشرية في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أصبحت الشبكة العالمية بمثابة دائرة معارف ومعلومات عالمية الانتشار، تقدم الكثير من الخدمات كنقل الأخبار، الدردشة، والبريد الإلكتروني، وخدمة الويب المستخدم في البحث عن المعلومات بسرعة فائقة جداً، كما أن هذه الآلية تنقل مستخدمها من مشاهدة الحدث مثلما عليه الحال بالنسبة للتلفزيون إلى المشاركة في الحدث والتفاعل معه^{١٣}.

رابعا - وسائل التواصل الاجتماعية:

تعمل وسائل التواصل الاجتماعية مثل الفيسبوك والتويتر واليوتيوب وواتساب، أدوار عديدة في حياة الشعوب عبر كافة أنحاء العالم، وباتت تأثيراتها على حقوق الإنسان تتصدر الأحداث نظراً لارتباط قطاع كبير من الأفراد بتلك الشبكات، حيث تقوم هذه الوسائط بتنظيم البيانات ونقلها والوصول إليها بسرعة، وأنماط متعددة كالصور والصوت^{١٤}.

خامسا - الهاتف النقال:

يمثل الهاتف النقال المتحرك بأنواعه المختلفة وبمستحدثاته التي تشمل الهاتف الخليوي واحد من أكثر التكنولوجيات التي غيرت الطريقة التي يعيش بها الإنسان من مناحي الحياة كافة ليس فقط كوسيلة اتصال هاتفية ولكن كأداة للتجارة والترويج والتسليّة وكوسيلة إعلامية جديدة كلياً.

المطلب الأول: أهمية وسائل الاتصال الحديثة في الكشف عن المفقود:

لا شك أن للتقدم التقني في هذا العصر الأثر الكبير في وسائل الاتصالات، إذ توسع العالم في صناعة واستخدام الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات، وفي مجال التخاطب عن بعد، مما جعل العالم كله كالقرية الواحدة، وما يحصل في أقصى العالم يصل خبره إلى كل مكان.

وقد سخر الله تعالى للإنسان هذه الوسائل لتعينه في أمور كثيرة، منها الاستعانة بهافى البحث عن المفقودين، فكثيراً ما يظهر في الصحف اليومية الإعلان عن رجل أو طفل مفقود يطلب أهله البحث عنه.

ولا شك أن الصحف اليومية تنتشر في البلد الذي تصدر فيه، ويقرأها الكثير من الناس، إلا أنها لا تعد كافية في عملية البحث عن المفقودين^{١٥}.

^{١٢} - مؤمن احمد ذياب شويديح، المرجع السابق، ص ٦.

^{١٣} - رحيمة عيساني، الآثار الاجتماعية والثقافية للعلوم الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية، الشباب الجامعي نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ٢٠٠٦، ص ١٥٩ وعلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

^{١٤} - الميضي عبد الرحمان محمد، وسائل الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٠ ص: ٦٧.

المبحث الثالث: دور وسائل الاتصال الاجتماعية على ميراث المفقود قبل صدور الحكم بالفقدان وبعده:

قبل الخوض في تفاصيل غمار البحث عن كل ما يخص أثر وسائل الاتصال الاجتماعية على ميراث المفقود قبل صدور الحكم بالفقدان سنبيين تقدير مدة انتظار المفقود ثم الأدوات المستخدمة في تقديرها، ثم سنحدد أثرها وهذا في مطلبين:

-المطلب الأول: تقدير مدة انتظار المفقود يأتي في الفرعين التاليين:**الفرع الأول: تقدير مدة انتظار المفقود في الفقه الإسلامي**

اختلف الفقهاء في تحديد المدة الزمنية التي يشترط مضيها للحكم بالفقدان وفيما يلي هذه الأقوال الفقهية حسب المدة الزمنية:

أ -مدة انتظار المفقود في مذهب الحنفية:

قال المتقدمون من الأحناف ينتظر المفقود إلى موت جميع أقرانه الذين في سنه، أما المتأخرون من الحنفية فقالوا ستين سنة من يوم ولادة المفقود، ومنهم من قال سبعون سنة وهو اختيار ابن الهمام من الحنفية.^{١٦}

ب - مدة انتظار المفقود في مذهب المالكية:

قال المالكية ينتظر سبعين سنة منذ ولادته لقوله صلى الله عليه وسلم («قال المالكية ينتظر سبعين سنة منذ ولادته لقوله صلى الله عليه وسلم (بين الستين والسبعين، وقليل من تجاوز ذلك)»^{١٧}

وهو المعتمد عندهم، وعلى هذا قال البعض: بين الستين والسبعين، وقليل من تجاوز ذلك منهم ستون سنة من يوم ولادة المفقود، ومنهم من قال خمسة وسبعون سنة من يوم ولادة المفقود، ومنهم من قال ثمانون سنة من يوم ولادة المفقود، كما نجد أحد أقوال المالكية هي تسعون سنة من يوم ولادة المفقود.^{١٨}

ج -مدة انتظار المفقود في مذهب الشافعية:

وقد حددت الشافعية مدة انتظاره بمضي مدة يغلب على ظن الحاكم أن مثله لا يعيش فوقها واستدلوا بقول على كرم الله وجهه حيث قال: (امرأة المفقود ابتليت فلتصبر ولا تنكح حتى يأتيها)^{١٩}

د -مدة انتظار المفقود في مذهب الحنابلة:

قالت الحنابلة: إن خرج في سفر غالبه السلامة أنتظر إلى تمام تسعين سنة من ولادته، لأن الغالب أن لا يعيش أكثر من ذلك، وبعد ذلك تعتد زوجته عدة وفاة ثم تحل للزواج.^{٢٠}

^{١٥} - مصطفى عباس صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٨٧.

^{١٦} - ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، ج ٦، دار الفكر بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٩٦.

- عبد الغنى الصباغ شحاتة، دروس في الفرائض، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ١٩٩٠، ص ١

^{١٧} - الإمام مالك بن انس، المدونة الكبرى مطبعة السعادة، مصر، ط ١ ١٣٣٢ هـ، ص ٤٥١.

^{١٨} - الموفق الدين بن حمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المقنع والشرح الكبير ومعه الإنصاف للمرداوي، ج ١٨، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٩٥، ص ٢٢.

^{١٩} - أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (البيهقي)، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج ١٥، ص ٢٥٥.

^{٢٠} - علاء الدين أبو الحسن بن سليمان (المرداوي)، الإنصاف في معرفة رجال رجع من الخلاف، ج ٧، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ص ٣.

واستدل حنابله في ذلك بحديث عبيد بن عمر أنه قال (فقد رجل في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فجاءت امرأته إلى عمر فذكرت له فقال :انطلقى فتربصى أربع سنوات ففعلت ثم أتته فقال:أين ولى هذا الرجل؟ فقال :طلقها ففعل فقال لها عمر انطلقى فتزوجى من يا أمير المؤمنين استهوتنى : « شئت، فتزوجت»^{٢١} .
ففى هذه الحالة القول بأن التحديد مرده إلى الحاكم هذا هو القول الذى نرتضيه ونرى أنه موافق لتغير الأزمان والأحوال، وهو الذى يتوافق مع أن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان.

المطلب الثانى: دور وسائل الاتصال الاجتماعى على ميراث المفقود بعد صدور الحكم بالفقدان:

فى وقت هذا التطور التكنولوجى الهائل لا يخفى على أحد ما لأثر وسائل الاتصال الحديث من آثار إيجابية جدا فى سرعة الكشف عن المفقود، ومن المعلوم أن السرعة المستخدمة فى الكشف عن المفقود اليوم تجعلنا نحدد مصير هذا الشخص فى أقل الأوقات ومن ثم يحكم عليه إما بالموت وإما ببقائه حيا.
نعرض بعض المذاهب الفقهية:

أولا -مذهب الحنفية: الأصل فى المفقود أنه يجعل حيا فى ماله ميتا فى مال غيره حتى لا يورث عنه ماله و لا يقسم بين ورثته ما لم يعلم موته.^{٢٢}

ثانيا -مذهب المالكية: لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتى موته أو يبلغ من الزمان ما لا يحى إلى مثله، فيقسم ميراثه من يوم يموت.^{٢٣}

ثالثا - مذهب الشافعية: قال الإمام الشافعى فى كتابه الأم " :كان معقولا عند الله عزوجل ثم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لسان العرب وقول عامة أهل العلم ببلدنا أن امرؤ لا يكون موروثا أبدا حتى بموت"، و قد قلنا بهذا القول فى المفقود، فلا يقسم ماله حتى يعلم يقين وفاته .

رابعا -مذهب الحنابلة: لا يرث المفقود إلا الأحياء من ورثته وقت قسمه ماله ولا يرث من المفقود من مات من ورثته قبل ذلك أى الوقت الذى يقسم ماله فيه، لأنه بمنزلة من مات فى حياته.^{٢٤}

المبحث الرابع: أثر عودة المفقود على حقه فى استعادة ماله الثابت له قبل فقده سواء قسم على الورثة أم لم يقسم:
ولابد من تحرير محل النزاع فى هذه المسألة:
اتفق الفقهاء على أنه إذا تحققت حياة المفقود وكان ماله غير مقسوم على الورثة، فهو أحق بماله، ولا يحتاج إلى قضاء قاض أو حكم حاكم، لأنه ماله.
كما اتفقوا على أنه ماله الذى قسم على الورثة إن كان موجودا ولم يستهلك أو يتلف، فهو أحق به .

^{٢١} - أبو بكر أحمد بن الحسين بن على (البيهقي، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج ١٥، ص: ٤٤٥.

^{٢٢} - .السرخسى، المصدر السابق، ص ٥٤

^{٢٣} - الشافعى ، المصدر السابق، ج ٥ ، ص ٧٨

^{٢٤} - بدر الدين الزركشى، المنثور فى القواعد الفقهية، ج ٣ ، بيروت، لبنان، ط ١٩٨٦ ، ص ١٣٧ .

^{٢٥} - البهوتى، المصدر السابق، ص ٤٦٦ .

^{٢٦} - السرخسى، المصدر السابق، ص ٤٢.

و قد اختلف الفقهاء في ما إذا تم تقسيم المال على الورثة وتم استهلاكه، فهل يضمن له الورثة؟، أو يعود على الورثة بما هو موجود دون ما أستهلك؟، وجاء اختلافهم على مطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول:

ذهب الحنفية والحنابلة في رواية إلى أن المفقود إن عاد حياً، فإنه لا يرجع على الورثة بما أنفقوه أو تصرفوا فيه من تلك الأموال التي انتقلت إليهم ميراثاً بعد الحكم بموت المفقود . ويمكن الاستدلال لهذا القول، بأن ما أنفقوه بناء على إذن القاضي الذي أصدر حكماً بوفاء مورثهم، فهم مستحقون لذلك المال، فلا عودة لمورثهم عليهم به، وإما ما باعوه وبقي ثمنه فيرد لمورثهم كبقية ماله الموجود^{٢٧}.

المطلب الثاني:

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في رواية إلى أن المفقود يرجع على الورثة بجميع تركته، ولو بعد تقسيمها على الورثة، سواء ما تم استهلاكه أم ما بقي دون استهلاك . ويمكن الاستدلال بهذا القول بأن الورثة أنفقوا مالا، وتصرفوا فيه بوجه مشروع، ثم تبين لهم ثبوت حياة مورثهم، فساد تصرفهم، وعدم أهليتهم له، فيضمنوا ما أتلّفوا وأنفقوا. ولا شك أنه يستثنى ما أنفقوه من مال كنفقة واجبة لهم فترة غياب المفقود، إن كانوا مستحقين النفقة على مورثهم وهذا لا خلاف فيه بين الفقهاء^{٢٨}.

القول الرابع: هو القول الأول حيث يرجع المفقود على الورثة بما بقي من تركته، وأما ما أستهلك منها، فلا يعود على الورثة بضمانه، لأن الورثة تصرفوا في التركة بناء على حكم القاضي بوفاء مورثهم، وكما هو معلوم من شروط الميراث موت المورث فثبت لهم الاستحقاق في التركة^{٢٩}.

المبحث الخامس: الأثر المترتب على زوجة المفقود

لا خلاف بين فقهاء الشريعة الإسلامية على أنه إذا جاء الزوج المفقود وزوجته لم تتزوج فهو أحق بزوجته، لأن زوجيته قائمة ، وتبين أن الأساس الذي بنى عليه الحكم بوفاته كان باطلاً فتعود زوجته إليه وإن عاد الزوج المفقود بعد أن تزوجت أم أرتة، فإن كانت عودته قبل دخول الثاني بها فهي زوجة المفقود، ترد إليه بنكاحها الأول كما لو لم تتزوج أما إن قدم الزوج المفقود بعد دخول الزوج الثاني فإن للفقهاء ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يرى أن الزوجة تُرد إلى زوجها الأول، ويفرق بينها وبين الآخر، ولها المهر بما استحل من فرجها، ولا يقربها الأول حتى تنقضي عدتها من الآخر، وهذا القول للحنفية والشافعية ويعود السبب في ذلك، لأنه تبين أنها تزوجت وهي منكوحة، ومنكوحة من غير زوجها ليست من المحلات بل من المحرمات في حق سائر الناس، فكيف يستقيم تركها مع الثاني^{٣٠}.

القول الثاني:

يرى إنه إذا جاء المفقود أو تبين أنه حي بعد دخول الزوج الثاني بها، فهي للزوج الثاني. وإذا كان الزوج الثاني عالماً بحياة الأول فهي للأول، أما إذا كان غير عالم بحياة الأول فهي للزوج الثاني، وهذا القول

^{٢٧} - انظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ج / ٤ ص ٢٩٧، البهوتي، كشف القناع، ج / ٤ ص ٣٦٤

^{٢٨} - ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل، المكتب الإسلامي، الطبعة (٧) بدون مكان النشر ١٩٨٩، ج / ٢ ص ٨٩.

^{٢٩} - الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٢ هـ. ١٩٨٢ -

^{٣٠} - مالك بن أنس، المدونة، دار الكتب العلمية، المدونة، الطبعة ١ (١٤١٥ هـ) ١٩٩٤ - ، ج / ٢ ص ٣٠

للملكية . و حجة الملكية في ذلك لأنه استحل الفرج بعد الإغفار من السلطان وضرب المدد.

القول الثالث:

يرى أن يخير الزوج الأول بين أخذها فتكون زوجته بالعقد الأول، وبين أخذ صداقها وتكون زوجة الثاني، وهذا القول للحنابلة . ٥. فقد روى معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قالاً : " إن جاء زوجها الأول يخير بين المرأة والصداق الذي ساق^{٣١٩}

الخاتمة: بعد هذه الدراسة يتبين لي جملة من النتائج التالية :

١. المفقود يشمل كل من خرج من بيته ولم يعد، وانقطعت أخباره، فا تعلم حياته من موته، ويخرج منه الأسير والسجين؛ لأنهما معلوما الحياة.

٢. يبقى المفقود حياً حتى يصدر الحكم القضائي بوفاته بعد البحث والتحري، وبعد إجراءات قانونية.

٣. المفقود أحق بزوجه مادامت لم تنكح، أو ما دامت في فترة التربص والعدة، وقبل دخول الثاني بها، فإن عاد فهي زوجته بالعقد الأول.

٤. إذا ظهر المفقود حياً، وكانت قد تزوجت امرأته، ودخل بها

الثاني، فيسقط حق الزوج الأول؛ موازنة بين المصالح وارتكاباً لأخف الضررين.

٥. يرى فقه الأحوال الشخصية أحقية المفقود في زوجته، ما لم تزوج بآخر ويدخل بها، وما لم يكن قد صدر حكم قضائي بفسخ نكاح المفقود من زوجته بناء على طلبها.

٦. إذا حكم بوفاة المفقود ثم تحققت حياته، فإنه يرجع على الورثة بما بقي من تركته لاما تم استهلاكه منها وكذلك الحال فيما يخص وصيته.

٧. يرجع المفقود الذي حكم بموته على الورثة الذين أخذوا حصته من موته بما بقي من حصته، وأما ما استهلك منها، فيعود على الورثة بالضمان؛ لأن الورثة تصرفوا فيها بناء على حكم القاضي بوفاء من شاركهم في ميراث مورثهم.

٨. أن تطلب الزوجة التي يطول فقد زوجها التفريق بسبب فقدده وفق ما يعطيها السلام ذلك إن رغبت بالزواج بغيره؛ حتى لا يبقى خلاف في مدى حق الزوج المفقود في عودة زوجته له إن ظهرت حياته؛ لأن التفريق بسبب فقد الزوج ينهي الزواج الأول وتبدأ الزوجة حياة جديدة. ولزوجة المفقود الذي لا تعرف حياته من مماته، الطلب من القاضي فسخ عقد زواجهما؛ لتضررها من بعده عنها.

٩. الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة الفيس بوك، والتويتر،

والمواقع الإلكترونية، ونحوها في البحث والتحري عن المفقود قبل الحكم باعتباره ميتاً.

المصادر والمراجع:

١. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (البيهقي)، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج ١٥، ص: ٤٤٥.
٢. رحيمة عيساني، الآثار الاجتماعية والثقافية للعلوم الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية، الشباب الجامعي.
٣. المبييض عبد الرحمان محمد، وسائل الإتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٠ ص: ٦٧.
٤. مصطفى عباس صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
٥. عبد الرحمان محمد، وسائل الإتصال، دار البركة للنشر، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠١ ص: ٨٦.
٦. ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، ج ٦، دار الفكر بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٩٦.
٧. عبد الغني الصباغ شحاتة، دروس في الفرائض، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ١٩٩٠، ص ١.

٣١ - انظر: عبدالرزاق، المصنف، ج ٧ ص ٧٨٥، البيهقي، السنن الكبرى، ج ٧ ص ٤٤٦

۸. الامام مالك بن انس، المدونة الكبرى مطبعة السعادة، مصریة، ط ۱ ۱۳۳۲ هـ، ص ۴۵۱.
۹. الموفق الدين بن حمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسی، المقنع والشرح الكبير ومعه الإنصاف للمرداوی، ج ۱۸.
۱۰. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، ۱۹۹۵، ص ۲۲.
۱۱. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علی (البیهقی)، السنن الكبرى، دار الفكر، بیروت، لبنان، ج ۱۵، ص ۲۵۵.
۱۲. علاء الدين ابو الحسن بن سليمان (الإنصاف فی معرفة الا رجح من الخلاف، ج ۷، دار إحياء التراث العربی، ط ۲، ص ۳.
۱۳. محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، نظریة الحق، ج ۲، دار هومة، الج ۱ زئر، ۲۰۱۱، ص.
۱۴. ۳۲۷ محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، نظریة الحق، ج ۲، دار هومة، الج ۱ زئر، ۲۰۱۱، ص ۳۲۷.
۱۵. محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، نظریة الحق، ج ۲، دار هومة، الج ۱ زئر، ۲۰۱۱، ص
۱۶. ۳۲۷.
۱۷. محمد عبد الحمید، نظریة الإعلام واتجاهاته التأثير، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ۲۰۰۴، ص ۲۱.
۱۸. أبو عیاش، الإتصال الإنسانی بین النظریة والتطبیق کلیة فلسطین التقنیة، ط ۱ ۲۰۰۵ - ص: ۴۵ - ۴۶.
۱۹. جماعة العدل والإحسان، العناصر الأساسية فی فن التواصل، منشور فی الموقع / ۲۰۰۸/۰۲. تم التصفح بتاريخ ۰۴ :
۲۰. فضیل دلیو، الإتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ۲۰۰۴، ط ۱، ص ۱.
۲۱. الإمام أبی القاسم عبد الکریم بن محمد الرفعی، العزیز شرح الوجیز، ج ۶، دار الكتب العلمیة، لبنان، ۱۹۹۷، ص ۵۲۵:
۲۲. ابن منظور، لسان العرب، ج ۱، دار احیاء الت ا رث العربی، بیروت، لبنان، ط ۳، دت، ص: ۱۱۳.

مجلة العلوم الانسانية والطبیعة

مجلة الريحان